

أهمية التشريعات والقوانين في دعم التنمية السياحية دراسة استطلاعية لأراء عينة من المدراء في وزارة الثقافة والسياحة والآثار

The importance of legislation and laws in supporting tourism
development: An exploratory study of the opinions of a sample of
managers in the Ministry of Culture, Tourism, and Antiquities

م. د غنية ضياء مشفي

Dr. Ghania Dia Mashfi

geneadhia@yahoo.com

كلية العلوم السياحية / الجامعة المستنصرية

الكلمات المفتاحية: التشريعات والقوانين السياحية، التنمية السياحية

Keywords: touristic legislations and laws, touristic development

المستخلص:

يبرز دور القوانين والتشريعات في المحافظة على ديمومة القطاع السياحي وذلك من خلال مواكبة التطورات التشريعية التي تشهدها البلدان المتقدمة في مجال السياحة، وانجاح سبل التعاون معهم من أجل تعزيز الاتفاقات المحلية والدولية وصولا الى تنظيم العمل السياحي في كافة قطاعاته الرئيسية وبما يتلائم مع التطورات الحاصلة في صناعة السياحة وحجم الحركة السياحية فيه فضلا عن العاملين في القطاع السياحي. من هنا جاء بحثنا هذا ليعسلط الضوء على مدى فاعلية القوانين والتشريعات السياحية واهميتها في تنمية القطاع السياحي في العراق، وقد توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات أبرزها انه يوجد تأثير ضعيف من قبل التشريعات والقوانين في دعم التنمية السياحية، وكذلك يعد النشاط السياحي البديل الاقتصادي الافضل الذي يمكن ان يعوض حالة الاختلال الهيكلي في الاقتصاد العراقي بوصفه اقتصادا أحادي الجانب. ومن اهم التوصيات تفعيل كافة التشريعات والقوانين التي تدعم وتشجع على مشاريع التنمية السياحية في العراق.

Abstract

It highlights the role of laws and legislation in maintaining the sustainability of the tourism sector by keeping pace with the legislative developments witnessed by the developed countries in the field of tourism, and the success of ways to cooperate with them in order to strengthen local and international agreements in order to organize the tourism work in all its main sectors in line with developments in the industry Tourism and the volume of tourist movement in it, as well as workers in the tourism sector. Hence our research came to shed light on the effectiveness of tourism laws and legislation and their importance in the development of the tourism sector in Iraq. To compensate for the structural

imbalance in the Iraqi economy, it is a unilateral economy. One of the most important recommendations is to activate all legislations and laws that support and encourage tourism development projects in Iraq.

المقدمة

لا يخفى على الاذهان أهمية قطاع السياحة في بلد كالعراق بما يحمله من ثقل تاريخي وثقافي ولما لهذا القطاع من دور كبير في دعم الاقتصاد وتعزيز مكانته محليا ودوليا، بما يعمل على ازدهار اقتصاد البلد من خلال توفير فرص العمل وزيادة رأس المال، وتعد التشريعات مهمة في القطاع السياحي حيث تعرف السائح و العاملين والممتهنين لمهنة السياحة بما لهم وعليهم من التزامات لكل الاطراف المعنية للتشريع من خلال الانظمة والتعليمات التي نصت على تنظيم الامور داخل البلد ومتابعة تطورها وكذلك فالتشريعات السياحية لها الاثر الفاعل في تنظيم العمل السياحي في كافة قطاعاته الرئيسية وما يتضمنه من مهن متنوعة تتعلق بطبيعة العمل السياحي في البلد المعني بما يتلاءم مع التطورات الحاصلة في صناعة السياحة وحجم الحركة السياحية فيه وكذلك العاملين في القطاع السياحة، من هنا كان لابد من تشريع قوانين تقوم على تنظيم العمل في القطاع السياحي وتنمية موارده وتعزيز دوره الاقتصادي، إذ ان اهمية التشريعات والقوانين تنبع من كونها تقوم بتنظيم عمل القطاع السياحي ومواكبة نموه وتطوره والارتقاء به الى مستويات تضمن جودة المنتج السياحي وبالتالي تحقيق المنافسة على وفق المعايير الدولية ومن ثم الارتقاء بمستوى البلد اقتصاديا وثقافيا.

منهجية البحث

اولا: اهداف البحث: يهدف البحث الى ما يأتي:

- 1- دراسة التشريعات والقوانين والتأكيد على أهميتها في دعم التنمية السياحية.
- 2- التعرف على مفهوم ومجالات التشريعات السياحية ومدى فاعليتها وتطورها النوعي واثرها في الارتقاء بالقطاع السياحي.
- 3- ايجاد الحلول التي تدعم وتعزز دور التشريعات والقوانين في تنمية قطاع السياحة ومن ثم اثر ذلك في النمو والازدهار الاقتصادي.

ثانيا: فرضية البحث: يستند البحث الى الفرضية الاساسية الاتية:

- 1- ان التشريعات والقوانين الخاصة بالقطاع السياحي في العراق لم تلبى متطلبات التنمية السياحية.
- 2- تحقق التشريعات والقوانين في القطاع السياحي مكاسب وميزات إيجابية تسهم في رفع كفاءة أداء النشاط السياحي في العراق.

ثالثا: مشكلة البحث: ان التشريعات والقوانين الحالية الخاصة بالقطاع السياحي في العراق لم تواكب التغييرات التي طرأت على هذا القطاع بما يضمن تنميته وتطويره والارتقاء به الى مستويات دولية.

رابعا: أهمية البحث

- 1- يستحوذ قطاع السياحة على أهمية كبيرة في العراق لما له من أثر بارز في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز سبل الارتقاء به لذا لابد من تشريع قوانين تنظم العمل في هذا القطاع الحيوي والمهم وصولا الى تحقيق تنمية اقتصادية للبلاد.

2-مدى مساهمة التشريعات والقوانين التي تنظم عمل القطاع السياحي في رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي في البلاد.

خامساً: هيكلية البحث: لغرض الوصول الى اهداف البحث تضمن البحث مبحثين فضلاً عن الاستنتاجات والتوصيات، تناول المبحث الاول الجانب النظري، المحور الأول: التشريعات والقوانين السياحية، (المفاهيم، الانواع، الخصائص، التصنيفات) وتناول المحور الثاني التنمية السياحية (المفهوم، الانواع، العناصر، الابعاد)، وتناول المبحث الثاني الجانب العملي والتحليلي، المحور الاول (مجتمع وعينة الدراسة، الادوات والأساليب المستخدمة) اما المحور الثاني تضمن (التحليل الوصفي لعينة البحث ولمتغيري البحث) وتناول المحور الثالث اختبار فرضيات الدراسة.

الدراسات السابقة

1-دراسة طارق علي جاسم، 2010 (دور التشريعات والقوانين السياحية في النهوض بالقطاع السياحي دراسة تحليلية للقوانين الصادرة في العهدين الملكي والجمهوري) حيث تناول البحث التشريعات بصورة عامه ولم يتطرق الى الجزئيات او اختص بجانب معين من القوانين والتشريعات.

2-دراسة مالك عباس وعلي حمزة جبر، 2018 (دور التشريعات السياحية في تطوير وتنمية السياحة في العراق بعد عام 2003) يهدف البحث الى التركيز على اهمية التشريعات السياحية على الصعيدين النظري والعملي ومتابعة التطورات التشريعية السياحية وضرورة معرفة إحداثها للتطور والتنمية السياحية.

3-دراسة حيدر الخفاجي رسالة ماجستير، 2018 (التشريعات السياحية المنظمة لعمل المرشد السياحي في العراق دراسة تحليلية مقارنة)، وتهدف الى دراسة التشريعات السياحية وخصوصا التشريعات المتعلقة بالمرشد السياحي ودراسة قطاع الاستقبال السياحي وخاصة مهنة الارشاد السياحي وخصائصها وبيان موقعها ومقارنة التشريعات الخاصة في مهنة الارشاد السياحي بين العراق ومصر والمغرب للوقوف على مدى فاعليتها وتطورها النوعي واثرها في الارتقاء بمستوى المهنة وجودتها.

المبحث الاول / الجانب النظري

المحور الأول، التشريعات والقوانين السياحية

أولاً، التشريعات والقوانين السياحية: المفاهيم، الانواع، الخصائص، التصنيفات،

1-التشريعات: وهي مجموعة القواعد العامة المجردة التي تصدر عن السلطة التشريعية كما تطلق على نفسها القواعد التي وضعت عن طريق هذه السلطة مثل تشريع الضرائب والتشريع المدني (جاسم، 2010: 7)، ويعرف ايضاً بأنه سن قواعد قانونية واعطاؤها قوة الالتزام بواسطة السلطة التي يمنحها الدستور ويطلق اصطلاح التشريع على القواعد القانونية او على النص الذي تقره السلطة فاصطلاح التشريع يستعمل بمعنى المصدر واحيانا بمعنى القاعدة وفي المعنى الاخير يؤدي معنى التشريع نفس معنى القانون بمعناه الخاص (فرج، 1970: 37).

2-القوانين: ويقصد بها مجموعة القواعد القانونية التي تضعها السلطة المختصة بالتشريع في دولة ما لتنظيم امر معين فيقال قانون نزع الملكية وقانون المرور وقانون ضريبة الدخل، والقانون بهذا المعنى يرادف التشريع وهو القانون المدون الذي تسنه السلطة التشريعية (الحوري، 2001: 32)، وهي ايضاً مجموعة القواعد القانونية المرعية في مجتمع ما والمنظمة للعلاقات الاجتماعية فيه والتي يلتزم

الأشخاص باتباعها والا تعرضوا للجزاء وهو بهذا المعنى يفيد مجموعة الأحكام القانونية الملزمة مشرعة كانت او مستمدة من مصادر أخرى غير التشريع (البكري، 1972: 38).

3- التشريعات السياحية: وهي مجموعة من القوانين والأنظمة والتعليمات التي شرعت بقصد انشاء وتنظيم الجهاز السياحي التنفيذي او بقصد انشاء وتنظيم الأنشطة والفعاليات التي تخدم السياحة او التصديق للمعاهدات والاتفاقات السياحية الدولية (المشهداني، 16: 2003) وعرفت ايضا بأنها صياغة الإطار القانوني والتنظيمي من أجل تطوير وإدارة السياحة، وحماية وصون الموارد الطبيعية والثقافية المستدامة وتسهيل مشاركة القطاع الخاص والمجتمعات المحلية في أنشطة التنمية السياحية. وهو يعكس أدوار ومسؤوليات جميع أصحاب المصلحة، بما يضمن حقوق السياح الدوليين والمحليين وبما يضمن حقوق والتزامات الشركات المشاركة، ومنظمي الرحلات الواردة والصادرة و المعنيين الآخرين في مجال السياحة. (الخفاجي، 2018: 16)

ثانياً، أنواع التشريعات

النوع الاول: التشريع الاساس (الدستور) وهو أكثر التشريعات قوة وهو يضع الاسس التي يقوم عليها نظام الدول.

النوع الثاني: التشريع الاعتيادي (القانون) وهو التشريع الذي تسنه السلطة التشريعية في الدولة في حدود اختصاصها المبين اصلاً ويطلق على اسم القانون.

النوع الثالث: التشريع الفرعي وهو عبارة عن القرارات الادارية والتنفيذية التي تصدر عن السلطة التنفيذية وضمن الاختصاص المسموح لها في الدستور وهكذا يبدو التشريع هو المصدر الاهم من مصادر القانون العديدة اهم ما يميز بعضها عن البعض قوتها وتمويلها واتساع تأثيرها وفهمها بالمسائل التي يتعامل معها. (الحوري، 2011: 43)

ثالثاً، خصائص التشريعات: تتصف التشريعات بجملة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من القواعد القانونية واهمها:-

1- قاعدة عامة: لأنها تخاطب كل افراد المجتمع وقد تخاطب فئة معينة من الافراد ولغرض تحقيق العدالة والمساواة بين الناس أمام القانون وللمنع التحيز لمصلحة او ضد شخص معين فهي يجب ان تكون عامة ولا تكون موجهة لشخص محدد لاسيما أنه يستحيل اصدار قرارات خاصة تنظم سلوك كل فرد في المجتمع على حدة.

2- قاعدة مجردة: بحيث تنطبق على الافراد الذين تتوافر فيهم شروط انطباقها ولا تنطبق على افراد المجتمع.

3- قاعدة اجتماعية: فهي لا توجد الا حيث توجد الجماعة، لان الوظيفة الاساسية للقانون هي تحقيق رفاه المجتمع عن تنظيم حريات الافراد بحيث لا تعارض وتتضارب وهكذا هي لا تعني بالإنسان المنعزل الذي لا تربطه روابط اجتماعية بغيره.

4- تحكم السلوك الفعلي: وتعني بالسلوك الخارجي للإنسان فهي لا تتحقق بالنوايا أو بالمشاعر بل بالفعل الملموس والمرئي للأفراد وذلك حين تتحقق النوايا والمشاعر، فالقانون يعني بالمظهر الخارجي للسلوك والمتمثل في العمل المادي الذي يبدر من الانسان، ان القاعدة القانونية في توجيهها العام

والمجرد لا تهتم بالمشاعر والاحاسيس والنوايا غير المرتبطة بالفعل المادي وطالما لم يرتكب ذلك الفعل.

5- قاعدة ملزمة وتوقع الجزاء: فمن لا يطيع القاعدة القانونية من الافراد او من يخالف نصوصها يتعرض الى الجزاء وهذا الجزاء هو الذي يحمل الافراد على احترامها، إن المنطق في هذه الصفة هو ان الافراد لا إدارة لهم ولا خيار عندهم فهم مجبرون على الانصياع للقاعدة القانونية واحترامها او ان السلطة العامة ستجبرهم على هذا بتوقيع الجزاء على من يخالف منهم.

6- قاعدة سلوكية: وهدفها تنظيم السلوك وهي بهذا المعنى قاعدة تقويمية يراد بها توجيه السلوك وجهة معينة إما بطريقة مباشرة عند تضمين القاعدة امرا او نهيا أو بطريقة غير مباشرة حين تتضمن القاعدة تعريفا او تنظيما فيكون الالتزام بها بمطابقة السلوك لإحكام هذا التنظيم.(الخفاجي،2018: 14)

رابعا، تصنيفات التشريعات والقوانين السياحية

1- مجموعة التشريعات التي تنظم عمل عموم قطاع السياحة: فيما عدا الدستور الذي هو المنظم الاول والاكبر والاقوى لأنه يضم عموم الدولة والمجتمع بكل مفاصلها ومكوناتها حيث يؤثر فيها من منطلق كونه هو قانون الارض الذي لا بد ان تستند عليه وتسري عليه كل التشريعات اللاحقة التي تصدر على شكل قانون لكي تنظم جزءا معينا وصناعة بذاتها على شكل نظام يصدر عن السلطة التشريعية واحيانا من مجلس الوزراء لتنظيم قطاع معين او تعليمات اجرائية تصدر عن الوزير المعني للتعامل مع حالة محددة ضمن القطاع فان لدينا عددا من القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية تحمل تسمية السياحة في عنوانها ومنها:

أ- القانون رقم (54) لسنة 1940 وهو اول قانون صدر في العراق بعموم صناعة السياحة وسمي بقانون تأسيس المصايف العراقية ويعد هذا القانون ناقصا بسبب عدم الاهتمام بتفاصيل قطاع السياحة بشكل مفصل (الوقائع العراقية، العدد 1940:1799)

ب- القانون رقم (73) لسنة 1956 سمي بقانون مصلحة المصايف والغرض من تشريعه تشجيع حركة السياحة في العراق وتشكلت بموجب هذا القانون مصلحة المصايف والسياحة التي ارتبطت اداريا بوزارة الاعمار وشكلت المصلحة جهازا اداريا يشرف على أوجه التنمية السياحية في العراق فضلا عن توفير التسهيلات للسياح وتقديم افضل الخدمات. (الوقائع العدد 3819: 1956)

ت - القانون رقم (123) لسنة 1960. صدر هذا القانون بعد قيام النظام الجمهوري في العراق عام 1958 وعد كقانون مكمل للقانون 37 لسنة 1956 وقدم هذا القانون دعما اضافيا لمصلحة المصايف والسياحة حيث ورد فيه ان تمتلك المصلحة المصايف والسياحة المنقولة والعرضات الاميرية بدون بدل واعفائها من كافة الرسوم ودعم خاص في مسألة الضرائب. (الوقائع العدد 427 لسنة 1960)

ج - القانون رقم 20 لسنة 1960 وسمي بقانون تنظيم شركات السفر وقد وضع القانون شركات ووكالات السفر والسياحة تحت إشراف مصلحة المصايف والسياحة وقد خولت المصلحة استيفاء رسم لترخيص ومنح الاجازات وحددت فيه شروط فتح مكاتب السياحة التي استهدفت توفير الاموال لدعم نشاطات المصلحة وتنشيط السياحة والسفر في العراق.

ح- قانون المؤسسة العامة للسياحة رقم (49) لسنة 1977 سمي بقانون المؤسسة العامة للسياحة ليحل محل القانون 123 لسنة 1960 الذي لم يعد قادرا على استيعاب التطورات التي حصلت في المجال السياحي واستغلال الاهمية المتزايدة.

خ- قانون هيئة السياحة رقم (14) لسنة 1996 وهو قانون صدر بقرار من مجلس قيادة الثورة واستهدف القانون انشاء هيئة مركزية موحدة تتولى المسؤولية القطاعية عن النشاط السياحي في العراق.

2- مجموعة التشريعات السياحية في قطاعات صناعة السياحة الرئيسية والمنظمة للقطاع المتخصص: مجموعة التشريعات التي تنظم عمل المهن المتخصصة لكل قطاع وهنا التشريعات بمستوى نظام وتستند الى تشريع بمستوى قانون وهو غالبا ما يكون احد قوانين السياحة يشرع لتنظيم مهنة محدودة في قطاعات محددة مثل مهنة الفندقية في قطاع الايواء او مهنة الدلالة والارشاد في قطاع الاستقبال السياحي وهكذا تتضمن هذه التشريعات الكثير من التفاصيل وتبتعد عن العموميات وتتنوع لأمر محدود.

أ- القانون رقم (47) لسنة 1967: قانون تنظيم شركات السياحة والسفر وقد صدر هذا القانون بعدما اظهر التطبيق العملي لقانون تنظيم شركات ووكالات السفر رقم 20 لسنة 1960 عدم ملائمة للتطورات السياحية من ناحية وايجاد نوع من الانسجام والتناسق بين اوضاع الشركات ووكالات السفر والسياحة في الدول العربية وبين العراق من ناحية أخرى لذلك كان الغرض من القانون هو تنظيم وتطوير عمل مكاتب السفر والسياحة في العراق وابقى القانون على رسوم اجازة المهنة التي كانت تمثل موردا ماليا لمصلحة المصايف السياحية وتضمن القانون نصوصا تضمن حصول السائح على خدمات ضرورية فضلا عن تنظيم الرحلات الفردية والجماعية وتأشيرة الدخول وتسهيل عمليات تبادل النقد للمسافرين بما لا يتعارض مع الأنظمة والقوانين للتحويل الخارجي. (حسن، 2007: 32)

3 - مجموعة التشريعات المنظمة لشؤون المهن ضمن كل قطاع: التشريعات المنظمة لشؤون اصحاب المهن والحرف، تكون مختصة لتنظيم شؤون الممتهنين لأحدى المهن السياحية فهو ينظم قطاع الايواء والمطاعم وهكذا لبقية المهن المختصة في هذا المجال بقصد حماية العاملين والدفاع عن حقوقهم ووضع لائحة بالسلوك المهني والاخلاقي المطلوب ان يلتزم بها والا تعرض للمحاسبة القانونية (المهيرات، 2009: 60)

4- التشريعات المنظمة لشؤون العاملين في المهن والحرف السياحية المتخصصة: وهنا نكون امام حالة تخرج عن نطاق التشريعات الموجهة بالذات نحو صناعة الضيافة وتدخل ضمن تشريعات عامة موجهة نحو كل العاملين في كل المجتمع ولكل مكوناته وصناعاته وقطاعاته التي منها صناعة الضيافة وقطاعاتها المتخصصة إذ يري شؤون العمال ويسعى لحمايتهم من الاستغلال ويحفظ مصالحهم والمثال الافضل هنا هو قانون العمل وقانون الضمان الاجتماعي، اننا في هذا الصنف من التشريعات نكون امام قواعد آمرة لا يجوز مخالفتها والاتفاق على عكسها حتى ولو بموافقة العامل لأنها تنظم قواعد اساسية في المجتمع وتتعامل مع قضايا حساسة فيه. (عباس وجبر، 2018: 5)

5- مجموعة التشريعات الراحية لشؤون ومصالح المستهلكين لمنتجات صناعة السياحة (الدباس، 2002: 34) يمكن تحديد فاعلية التشريعات السياحية وتأثيرها في تطور ونمو صناعة الضيافة

عموما والسياحة خصوصا وكل قطاعاتها المختلفة في اي بلد من خلال الاعتماد على مدى تحقيق الاهداف التي من اجلها شرعت القوانين والانظمة. 1- هل حققت درجة او مستوى للسيطرة او التحكم او تنظيم لصناعة ما او قطاع محدد او مهنة معينة ضمن اطر تشريعية شاملة.

2- هل التشريعات عموما او التشريعات السياحية خصوصا استجابت لحالة معينة سواء كانت ايجابية ام سلبية تصاحب صناعة او قطاع معين ام مهنة معينة وتحكمت بها من خلال التشريعات للسيطرة عليها او دعمها او تشجيعها وحققت تطورا واضحا ولموسا في صناعة الضيافة والسياحة في البلد المعني. (الحوري، 2011: 48)

المحور الثاني:- التنمية السياحية (المفهوم، الانواع، العناصر، الابعاد)

أولا، مفهوم التنمية السياحية: أصبحت التنمية في مجال السياحة واقعا لا بد منه، وزادت اهميتها نظرا للدور البارز الذي تلعبه في نمو اقتصاديات معظم دول العالم، وبسبب تطور حركة التنقل الشخصي والسفر للأفراد تنوعت معها احتياجاتهم ورغباتهم المتجددة والمتنوعة في الطلب على السلع والخدمات السياحية في كل الاماكن التي يتواجدون فيها خلال رحلاتهم السياحية، مما تطلب ضرورة توسيع وتنوع المشاريع السياحية والاستخدام الامثل للموارد السياحية (الطبيعية والمادية والبشرية) المتاحة، ومن ثم ضرورة توسيع نطاق التخطيط للتنمية السياحية، وأصبحت التنمية السياحية تعبر عن مختلف البرامج التي تهدف الى تحقيق الزيادة المستمرة والمتوازنة في الموارد السياحية وتعميق وترشيد الانتاجية في القطاع السياحي، وتعرف التنمية السياحية بأنها عملية تكامل طبيعي وظيفي بين عدد من العناصر الطبيعية الموجودة في المنطقة والمرافق العامة التي يتحتم وجودها كأساس لإقامة الاستثمارات السياحية ومقابلة احتياجات السائحين. (بظاظو، 2010: 229) وكذلك عرفت بأنها إحدى الوسائل المهمة في تنمية الاقاليم، والاماكن ذات الجذب السياحي اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا، ولاسيما الاقاليم التي لا تمتلك مقومات اقتصادية فعالة مقارنة بما تمتلكه من المقومات السياحية في حال التخطيط لتنميتها واستثمارها بصورة عقلانية لغرض رفع المستوى المعاشي لأفراد ذلك المجتمع. (شبروغالي، 2017: 37)

التعريف الإجرائي: هو عبارة عن تلك العملية التي تعمل من خلالها السلطة العامة على خلق الظروف الأفضل لتحقيق نمو اقتصادي مستدام ومستوى معيشي مرتفع ونمط حضاري جاذب داخل المجتمعات السياحية من خلال التخطيط العلمي السليم، والاستغلال الامثل للموارد السياحية. **ثانيا، أنواع التنمية السياحية:** يمكن تقسيم أنواع التنمية السياحية إلى أقسام عدة أهمها: (غضبان، 2014: 140)

أ- **التنمية السياحية الشاملة:-** يُقصد بها هي التنمية في جميع الجوانب السياحية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والحضرية والسكانية ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة بالقطاع السياحي، وهذه التنمية تتطلب الكثير من الأموال والجهود البشرية. **ب- التنمية السياحية المستدامة :-** يقصد بالتنمية السياحية المستدامة العمل على استخدام الموارد البيئية السياحية، البيئة الطبيعية والثقافية والاجتماعية، وصيانتها والمحافظة على فطرية كل هذه

الموارد ونمطها المعيشي ونظامها الاحيائي التقليدي لأنها ليست ملكاً للجيل الحاضر وإنما هي ملكاً للأجيال المتعاقبة القادمة.

ج- **التنمية السياحية المحلية:-** يُقصد بالتنمية السياحية المحلية هو الارتقاء بخدمات البنية الأساسية التحتية من حيث شبكات الطرق والاتصالات والنقل، وتطوير مناطق الجذب السياحي والمساعدة في جذب العمالة من الريف إلى مناطق المقاصد السياحية.

د- **التنمية السياحية الإقليمية:-** تركز التنمية السياحية الإقليمية على تطوير الطرق والمعايير الإقليمية والدولية وتأمين هذه الطرق ومدها بكافة الخدمات مثل محطات البنزين والمطاعم والكافيتريا وتوفير خدمات الاتصالات، وتبني سياسات سياحية وتشريعات من شأنها تفعيل السياحة بين دول المقاصد السياحية كما هو الحال في الدول العربية والاتحاد الأوربي.

هـ- **التنمية السياحية الدولية:-** يقصد بالتنمية السياحية الدولية تطوير وتفعيل البرامج والاتفاقيات الدولية بين العديد من الدول المتجاورة بتقديم تسهيلات في النقل والتنقل، وتيسير إجراءات الدخول والخروج للسائحين والمشاركة في التنظيمات والهيئات والاتحادات السياحية الدولية للاستفادة من التسهيلات المعرفية والإدارية والتبادلات السياحية.

ثالثاً، عناصر التنمية السياحية، تتكون عناصر التنمية السياحية من:- (الجوهري، 1980: 40)

1- عناصر الجذب السياحي وهذه تشمل العناصر الطبيعية مثل اشكال السطح والمناخ والغابات وعناصر من صنع الانسان كالمتنزهات والمعطيات الاثرية والتاريخية.

2- النقل بأنواعه المختلفة البري، البحري، الجوي.

3- أماكن النوم سواء التجاري منها، كالفنادق والموتيلات، او اماكن النوم مثل بيوت الضيافة وشقق الايجار.

4- التسهيلات المساندة، بجميع انواعها كالإعلان السياحي والادارة السياحية والاشغال اليدوية والبنوك.

5- خدمات البنى التحتية، كالمياه والمجاري والكهرباء والاتصالات.

6- اماكن الطعام والشراب، كالمطاعم والكازينوهات والكافيتريات والنوادي والمقاهي وغيرها.

7- شركات مكاتب السفر والسياحة، ومراكز الاستقبال.

ويضاف الى هذه العناصر جميعها الجهات المنفذة للتنمية، فالتنمية تنفذ عادة من قبل القطاع العام او الخاص او الاثنين معا.

رابعا، أبعاد التنمية السياحية،

1- **البعد البيئي:** إن البعد البيئي يتمثل في الاهتمام بالمصادر الطبيعية ويعد العمود الفقري للتنمية السياحية، إذ ان كل التحركات وبصورة رئيسة تركز على كمية ونوعية المصادر الطبيعية على الكرة الأرضية، وعامل الاستنزاف البيئي هو أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة وكذلك نحن بحاجة الى معرفة علمية لإدارة المصادر الطبيعية لسنوات قادمة من أجل الحصول على طرائق منهجية وتشجيعية مترابطة مع نظام ادارة البيئة (عبد المعطي احمد، 2013: 22) ويساعد البعد البيئي في استدامة القطاع السياحي فهو يركز على حماية وسلامة الانظمة الايكولوجية وحسن التعامل مع الموارد الطبيعية وتوظيفها لصالح الانسان من دون احداث خلل في مكونات البيئة المتضمنة للأرض

والماء والهواء، وهناك مجموعة من المؤشرات تقيس نوعية البيئة وطلبات السائحين بدلالة الاوساط البيئية المختلفة والمتمثلة بالماء والهواء والتنوع البيولوجي والمناظر الطبيعية الخ. (الجلاد، 2000: 22).

2- **البعد الاقتصادي:** وهو عبارة عن مؤشرات تتصل بخطة التنمية وتظهر اسهام السياحة في الاقتصاد المحلي، وتؤثر عليها من خلال مساهمة رؤوس الأموال الاجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة مثل بناء الفنادق والقرى السياحية وكذلك المدفوعات السياحية التي تحصل عليها الدولة مقابل تأشيرات الدخول الى البلاد والانفاق اليومي للسائحين. (بن عمر، 2013: 15)

وتراعي التنمية السياحية البعد الاقتصادي من خلال البحث عن القطاعات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة، سواء عن طريق النشاط الزراعي او الصناعي او السياحي، ولهذا نجد أن المنطقة التي تحدد زيارتها مسبقا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها لتوفير فائض القيمة عن طريق المنتجات المحققة، وان التنمية يمكن لها أن تدمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص عمل في النشاط الاقتصادي، وبهذا تصبح قادرة على تحقيق البعد الاقتصادي عن طريق امتصاص البطالة. (غضبان، 2014: 57)

3- **البعد الاجتماعي:** فالسياحة من منظور اجتماعي هي نشاط إنساني وظاهرة اجتماعية تسود المجتمعات المختلفة فتؤثر بها سلبا أو إيجابا لأنها تقوم على تفاعل مباشر بين السائح وأفراد المجتمع المضيف، اذ انها تحقق الرفاهية للمجتمع مع التأكيد على ضرورة احترام عادات وتقاليد ذلك المجتمع، ويعني البعد الاجتماعي حق الانسان الطبيعي في العيش في بيئة نظيفة وسليمة يمارس من خلالها جميع الأنشطة مع كفالة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية والخدمات البيئية والاجتماعية، يستثمرها بما يخدم احتياجاته الاساس من (مأوى، طعام، ملابس، هواء)، وان السياحة أصبحت مصدرا من مصادر التغيير والتحول الطبقي بين أفراد المجتمعات، لأن بعض فئات المجتمع التي ترتبط أعمالهم بالسياحة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ينتقلون من طبقة اجتماعية الى طبقة أفضل لما يحقونه من مكاسب وأرباح من العمل السياحي. (ديب ومهنا، 2009: 990).

المبحث الثاني الجانب العملي التحليلي

المحور الاول مجتمع وعينة الدراسة. الادوات والأساليب المستخدمة

تمهيد. طرحت فرضيات البحث على شكل تساؤلات، ومن اجل التحقق من صحة علاقات المخطط الفرضي للبحث اختيرت العينة من المدراء في وزارة السياحة بوصفها جزء من مجتمع البحث للتأكد من صحة الافتراضات أو عدمها وحددت الأدوات والاساليب المستخدمة بجمع وتحليل البيانات عن واقع هذه التشريعات والقوانين لدعم التنمية السياحية، وكما موضح في الفقرات الآتية:

أولا. مجتمع وعينة البحث: تمثل مجتمع البحث من المدراء في وزارة الثقافة والسياحة والآثار وتم توزيع (60) استبانة عليهم ويعد عددهم مناسب للعينة المدروسة، وبعد تأشيرها من قبلهم، تم استرجاعها بالكامل وتفرغها بالشكل الذي يخدم مشروع البحث.

ثانيا. الأدوات المستخدمة. تم اعتماد لأغراض التحليل الأدوات الآتية:

1- أدوات جمع البيانات وتضمنت:

أ- المراجع النظرية: اعتمدت المصادر العربية والأجنبية (كتب، دوريات، مجلات، بحوث، رسائل جامعية) المتوفرة بالمكتبات الجامعية، فضلا عن ما وفرته شبكة الانترنت من مقالات وكتب حديثة ذات صلة بموضوع البحث.

ب- الاستبانة: حددت مجموعة أسئلة مترابطة بشكل يحقق الهدف الذي تسعى لها البحث باطار المشكلة المختارة، لغرض الحصول على البيانات والمعلومات للحصول على نتائج رقمية فيها قياس متغيرات البحث، وتم استخدام واعتماد مجموعة من المقاييس بعد ان تم ترتيبها وتهيئتها وفق متطلبات واتجاهات البحث، حيث اعتمد المدرج الخماسي لذلك، وكما مبينة في الملحق.

وصف الاستبانة: عُدَّت المصدر الرئيس لقياس وتحليل التساؤلات والفرضيات واختبارها باتجاه تفصيل التشريعات والقوانين ومدى دورها لدعم التنمية السياحية في البلد وحسب متغيرات البحث بالجانب النظري .

• قسمت الاستبانة الى:

- القسم الاول: تضمنت المعلومات التعريفية لوصف أفراد عينة البحث، والذي يُبين خصائص العينة التي تمثلت بـ (متغير الجنس والشهادة وعدد سنوات الخدمة).

- القسم الثاني: يحتوي على المتغير المستقل (التشريعات والقوانين) تضمن (10) فقرات.

- القسم الرابع: تضمن المتغير التابع (التنمية السياحية)، تضمن كل منها (10) فقرات .

2- **أساليب وصف البيانات وتحليلها:** تستخدم الوسائل والأساليب الاحصائية المختلفة الحصول على نتائج أثناء اجراء البحث والتي يتم من خلالها اختبار الفروض لغرض فهم المشكلات والاجابة عن التساؤلات التي طرحت في البحث عبر تطبيق SPSS اصدار 22: (بركات ، 2013 ،

www.site.iugaza.edu.ps/nbarakat-SPSS.pdf .

1. التوزيع التكراري Frequency distribution

2. الأشكال البيانية (Chart) .

3. النسب المئوية Percentage

4. الوسط الحسابي الموزون Arithmetic Mean

5. الانحراف المعياري Standard division

6. الاهمية النسبية (شدة الاجابة) The relative importance

7. معامل ارتباط الرتب لسبيرمان Spearman Rank Order Correlation

الشرح	قيمة معامل الارتباط
ارتباط تام	$r = 1$
ارتباط قوي	$0.5 \leq r < 1$
ارتباط متوسط	$0.3 \leq r < 0.5$
ارتباط ضعيف	$0 < r < 0.3$
لا يوجد ارتباط	$r = 0$

8. اختبار T (T-test)

9. معامل الانحدار الخطي البسيط Simple linear Regression

10. معامل التحديد R^2 Coefficient of Determination

11. اختبار F (F-test).

ثالثاً، اختبار الثبات والصدق

أ- ثبات الاستبانة: هو تحقق الأدوات والمقاييس نتائج ايجابية وأن يعطي نفس النتائج اذا أعيد تطبيقه عدة مرات متتالية واذا كررت الباحثة القياس تحصل على نفس النتائج، ولغرض التأكد من ثبات تلك التقديرات تم احتساب الثبات كالآتي:

• معامل ألفا كورنباخ Alpha-Cornbach : يستخدم هذا المعامل عندما نود قياس ثبات التقديرات التي نحصل عليها من الاختبارات أو الاستبيانات (أو محاورها) والتي تقيس موضوعاً يفترض تجانس مفرداته، وهذه المعاملات مفيدة في مرحلة اعداد الاختبار أو الاستبانة لأن بالإمكان حذف أو تعديل أو تبديل الفقرات التي لا ترتبط ارتباطاً موجباً مع بقية الفقرات في المقياس أو المحور، ولإخراج الثبات على وفق هذه الطريقة تم استخدام عينة تجريبية من استمارات البحث، ثم تطبق معادلة (ألفا كورنباخ Alpha-Cornbach). ولابد ان تكون قيمة معامل الثبات أكبر 0.60 لقبول ثبات الاستبيان وتمريه على كامل العينة.

جدول (1) نتائج اختبار الثبات

متغيرات الدراسة	قيمة معامل ألفا كورنباخ Cornbach's Alpha	التفسير
X التشريعات والقوانين	0.704	بعد التعديل (تجتاز الاختبارين) وجود ثبات في فقرات التشريعات والقوانين
Y التنمية السياحية	0.639	بعد التعديل (تجتاز الاختبارين) وجود ثبات في فقرات التنمية السياحية
كل فقرات الاستبيان	0.613	بعد التعديل (تجتاز الاختبارين) وجود ثبات في مجمل فقرات الاستبانة

المصدر: اعداد الباحثة على وفق نتائج برنامج SPSS V22

فاذا كان معامل الثبات (0.60) فأكثر، فهذا يعني ان ذلك ملائماً للبحوث والدراسات التي تكون فيها الاستبانة اداة معتمدة. تم تطبيق الطريقة على العينة، وكانت النتائج في الجدول (1) وكما يأتي:

اختبار الصدق للاستبانة: ويقصد به قدرة الاستبانة للتعبير عن الهدف الذي صممت من أجله أو أن يقيس الاستبيان ما وضع لقياسه وان يعكس المحتوى المراد قياسه وفقاً لأوزانه النسبية وان السؤال او العبارة الموجودة في الاستبيان تقيس ما يفترض البحث قياسه بالفعل. وهناك عدة أساليب منها:

أ- اختبار صدق المحتوى بالمقارنة الطرفية للتشريعات القانونية و للتنمية السياحية: تم اتباع طريقة صدق المحتوى بالمقارنة الطرفية لبرهنة مدى صدق فقرات الاستبانة في تمثيل موضوع البحث (أهمية التشريعات والقوانين في دعم التنمية السياحية) خير تمثيل، ولا سيما أن طريقة صدق المحتوى بالمقارنة الطرفية تستند على (T-TEST) المتعلق بالمقارنة بين متوسطين، بعد ترتيب البيانات أما تنازلياً أو تصاعدياً وسحب ما يساوي ثلثي القيم من اعلى واسفل البيانات المرتبة، إذ سيتحقق شرط الصدق في بيانات الاستبانة عندما تكون قيمة T المحتسبة معنوية، وطريقة صدق المحتوى بالمقارنة الطرفية تستخدم لتأكيد ان الفقرات العشرة للمتغير المستقل تمثل (التشريعات والقوانين) أفضل تمثيل، كما يؤكد على أن الفقرات العشرة للمتغير المعتمد تمثل (التنمية السياحية) أفضل تمثيل.

وكانت نتائج التطبيق على بيانات البحث ومن خلال معطيات التحليل الاحصائي التي يبينها جدول (2) بمجموعها أن النتائج معنوية وتؤكد تحقق شرط الصدق في فقرات الاستبانة ومتغيريها (التشريعات والقوانين) و (التنمية السياحية). وبالتالي توصلت الباحثة الى أن الاستبانة تمثل موضوع البحث الموسوم (أهمية التشريعات والقوانين في دعم التنمية السياحية) أفضل تمثيل.

جدول (2) نتائج اختبار صدق المحتوى بالمقارنة الطرفية

متغيرات الدراسة	TEST-T	القيمة الاحتمالية	التحليل
X	7.398	000.0	تحقق شرط صدق المحتوى في فقرات التشريعات والقوانين بعد اجراء التعديلات
Y	11.000	0.000	تحقق شرط صدق المحتوى في فقرات التنمية السياحية بعد اراء التعديلات

المصدر: اعداد الباحثة على وفق نتائج الاختبار بالاعتماد على برنامج SPSS V22

المحور الثاني التحليل الوصفي لعينة البحث ومتغيري البحث

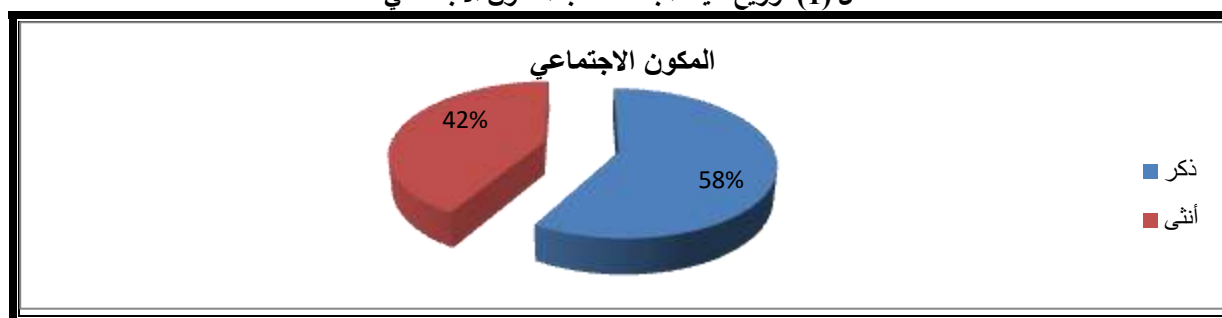
أولاً: النوع الاجتماعي: ان عدد الذكور بين افراد عينة البحث كان (35) وشكلوا نسبة (58.33%)، و عدد الاناث بين مجمل افراد العينة (25) وشكلن نسبة (41.67%). بما يؤشر أغلبية الذكور من حيث العدد في حجم العينة، وكما مؤشر في جدول (3) وشكل (1).

جدول (3) وصف أفراد عينة الدراسة

المتغيرات	الفئات المستهدفة	العدد	النسبة %
المكون الاجتماعي	ذكر	35	58.33%
	انثى	25	41.67%
	المجموع	60	100%

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS V22

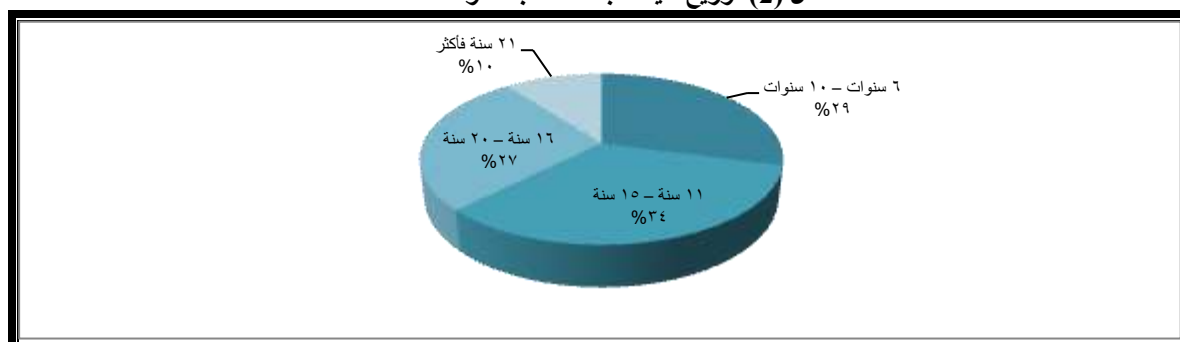
شكل (1) توزيع عينة البحث حسب المكون الاجتماعي



جدول (4) يبين عدد سنوات الخدمة لأفراد العينة

العدد	%	سنوات الخدمة
12	20	1 سنة - 5 سنوات
14	23.3	6 سنوات - 10 سنوات
16	26.7	11 سنة - 15 سنة
13	21.7	16 سنة - 20 سنة
5	8.3	21 سنة فأكثر
60	100	المجموع

شكل (2) توزيع عينة البحث حسب سنوات الخدمة

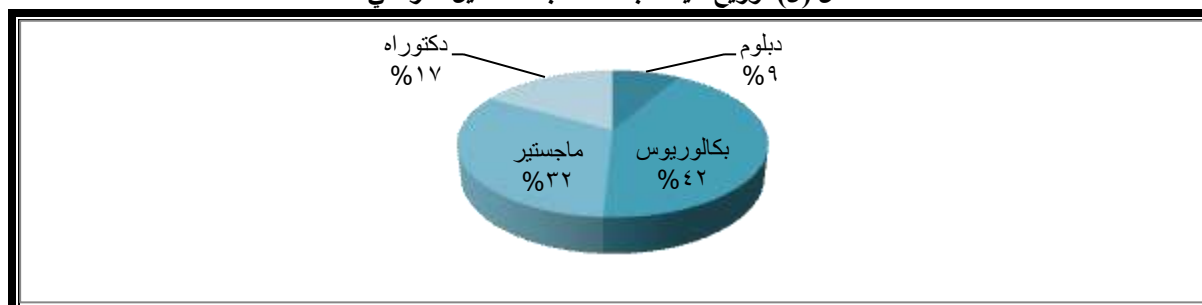


يبين الجدول (4) والشكل (2) ان افراد العينة اللذين عدد سنوات الخدمة لديهم 11 سنة - 15 سنة هم الأكثر نسبة بين أفراد العينة اذ بلغت (26.7%).

جدول (5) يبين التحصيل الدراسي لأفراد العينة

التحصيل الدراسي	العدد	%
اعدادية	1	1.7
دبلوم	5	8.3
بكالوريوس	25	41.7
ماجستير	19	31.7
دكتوراه	10	16.7
المجموع	60	100

شكل (3) توزيع عينة البحث حسب التحصيل الدراسي



يبين الجدول (5) والشكل (3) ان افراد العينة الذين تحصيلهم الدراسي بكالوريوس هم الأكثر نسبة بين أفراد العينة اذ بلغت (41.7%).

ثانياً، أهمية متغيري البحث التشريعات والقوانين والتنمية السياحية، نشر هنا الى بيان اجابات أفراد العينة والبالغ عددهم (60) فرداً حول فقرات وأسئلة الاستبانة والمتعلقة بالمتغير المستقل (التشريعات والقوانين)، والمتغير المعتمد (التنمية السياحية)، حيث تم اعتماد الجداول التي توضح اتجاهات اجابات العينة لكل فقرة من فقرات متغيري البحث، اذ استخدمت الأوساط الحسابية والانحراف المعياري والأهمية النسبية لها وحسب مصفوفة قوة الاجابة في جدول (6).

جدول (6) الميزان التقديري وفقا لمقياس ليكرت الخماسي

المستوى	المتوسط المرجح بالأوزان	الاستجابة
منخفض	من 1 إلى 1.79	لا أتفق بشدة
متوسط	من 1.80 إلى 2.59	لا أتفق
مرتفع	من 2.60 إلى 3.39	محايد
	من 3.40 إلى 4.19	أتفق
	من 4.2 إلى 5	أتفق بشدة

المصدر: (بركات: 2013: P13)

أولاً: التشريعات والقوانين: تضمنت استبانة البحث في محورها الخاص بقياس التشريعات والقوانين (10) أسئلة لإيجاد مدى أهمية التشريعات والقوانين لدعم التنمية السياحية، وكانت نتائج اجابات العينة كما يأتي: بلغت قيمة الأهمية النسبية (91.13%) وهي نسبة عالية تؤكد اتفاق عينة البحث على معظم فقرات هذا المتغير، حيث سجل الوسط الحسابي لهذا المحور (4.556) الذي يقع ضمن الفترة (4.2 إلى 5) وهذا يعني بأن اجابات العينة متجه نحو الاتفاق بشدة، وانحراف معياري (0.500) مما يشير الى مدى تجانس الاجابات بخصوص (التشريعات والقوانين) كما في جدول (7) الآتي:-

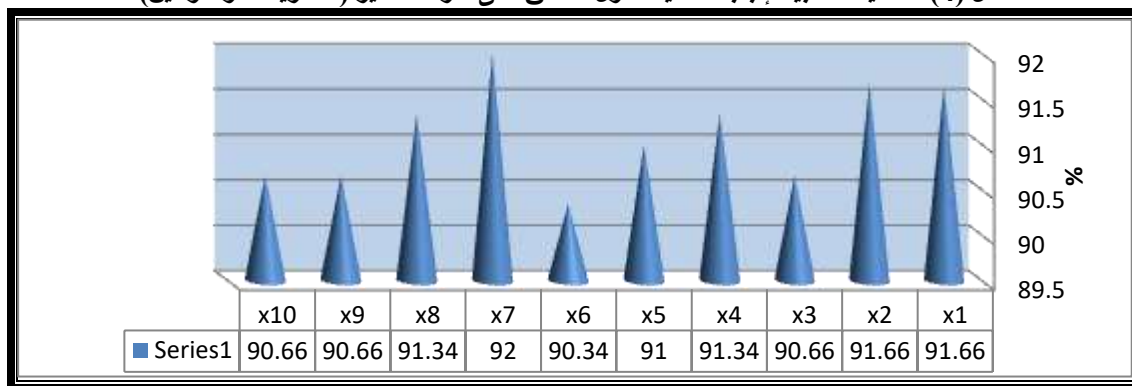
جدول (7) وصف اجابات العينة لفقرات التشريعات والقوانين

المتغير	الفقرات	النسبة المئوية للإجابة %					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %
		1	2	3	4	5			
X التشريعات والقوانين	X1	-	-	-	41.7	58.3	4.58	0.497	91.66
	X2	-	-	-	41.7	58.3	4.58	0.497	91.66
	X3	-	-	-	46.7	53.3	4.53	0.503	90.66
	X4	-	-	-	43.3	56.7	4.57	0.500	91.34
	X5	-	-	-	45	55	4.55	0.502	91
	X6	-	-	-	48.3	51.7	4.52	0.504	90.34
	X7	-	-	-	40	60	4.60	0.494	92
	X8	-	-	-	43.3	56.7	4.57	0.500	91.34
	X9	-	-	-	46.7	53.3	4.53	0.503	90.66
	X10	-	-	-	46.7	53.3	4.53	0.503	90.66
الاجمالي							4.556	0.500	91.13

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS V22

توزعت مستويات أهمية فقرات المتغير (التشريعات والقوانين) بين اعلى مستوى اجابة حققته الفقرة (x7) بوسط حسابي بلغت قيمته (4.60) وانحراف معياري (0.494)، وأهمية نسبية شكلت (92 %) ليؤكد ذلك اتفاق معظم افراد عينة البحث على هذه الفقرة، بما يرجح (سعي الوزارة الى تحفيز المستثمرين وزيادة تدفق استثماراتهم من دون قيود باعتماد الأسس التشريعية المناسبة)، بينما الفقرة (x6) حققت ادنى مستوى اجابة بين فقرات (التشريعات والقوانين) اذ بلغت قيمة الوسط الحسابي لها (4.52) وسجل الانحراف المعياري لها (0.504)، والأهمية النسبية شكلت (90.34%)، ليؤكد ذلك أقل اتفاق لأفراد عينة البحث على أن (سعي الوزارة من خلال التشريعات الاستثمارية الى توفير الفرص لإقامة المشروعات والمتوسطة والصغيرة باعتبارها السبيل الافضل لتشجيع المجتمع المحلي في المواقع السياحية).

شكل (4) الأهمية النسبية لإجابات العينة حول الاتفاق على فقرات متغير (التشريعات والقوانين)



ثانياً، التنمية السياحية: تضمنت استبانة البحث في محورها الخاص بالمتغير التنمية السياحية (10) أسئلة، لبيان مدى دعم التنمية السياحية، وكانت نتائج إجابات العينة كما يأتي: بلغت قيمة الأهمية النسبية (90.7%) وهي نسبة عالية تؤكد اتفاق عينة البحث على معظم فقرات هذا المحور، حيث سجل الوسط الحسابي لهذا المتغير (4.535) الذي يقع ضمن الفترة (4.20 إلى 5) وهذا يعني بأن إجابات العينة متجه نحو الاتفاق بشدة، وبانحراف معياري (0.504)، مما يشير إلى مدى تجانس الإجابات بخصوص (التنمية السياحية) كما في الجدول (8).

جدول (8) وصف إجابات العينة لفقرات المتغير التابع التنمية السياحية

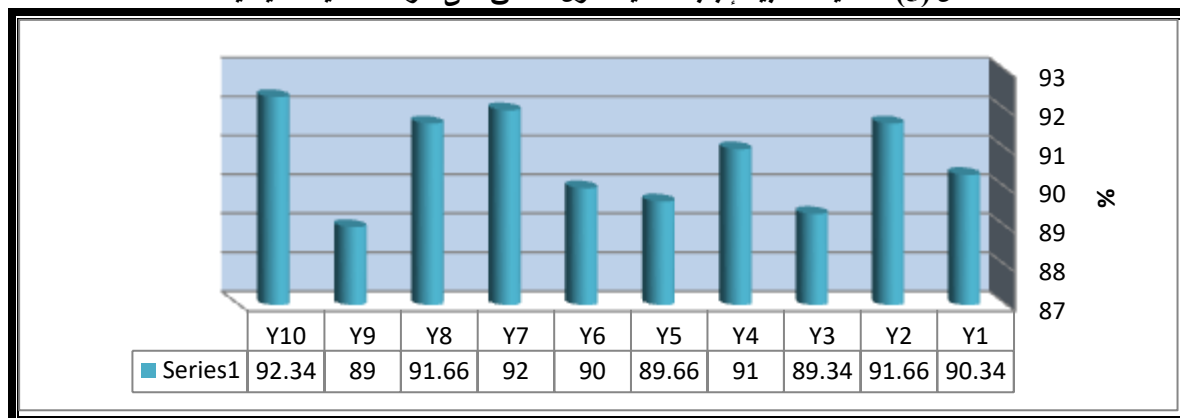
الأبعاد	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	النسبة المئوية للإجابة %				
					5	4	3	2	1
Y1 التنمية السياحية	Y1	4.52	0.504	90.34	51.7	48.3	-	-	-
	Y2	4.58	0.497	91.66	58.3	41.7	-	-	-
	Y3	4.47	0.503	89.34	46.7	53.3	-	-	-
	Y4	4.55	0.502	91	55	45	-	-	-
	Y5	4.48	0.504	89.66	48.3	51.7	-	-	-
	Y6	4.50	0.504	90	50	50	-	-	-
	Y7	4.60	0.494	92	60	40	-	-	-
	Y8	4.58	0.497	91.66	58.3	41.7	-	-	-
	Y9	4.45	0.502	89	45	55	-	-	-
	Y10	4.62	0.490	92.34	61.7	38.3	-	-	-
الإجمالي					4.535	0.504	90.7		

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS V22

وقد توزعت مستويات أهمية فقرات متغير (التنمية السياحية) بين أعلى مستوى إجابة حققته الفقرة (Y10) بوسط حسابي بلغت قيمته (4.62) وبانحراف معياري (0.490)، وأهمية نسبية شكلت 92.34 % ليؤكد ذلك اتفاق معظم أفراد عينة البحث على هذه الفقرة، بما يرجح (ان الوزارة تسعى إلى تحقيق حالة من التوازن ما بين جانبي العرض والطلب السياحي)، بينما الفقرة (Y9) حققت أدنى مستوى إجابة بين فقرات (التنمية السياحية) إذ بلغت قيمة الوسط الحسابي لها (4.45) وكان الانحراف المعياري قد سجل لها (0.502)، وأهمية نسبية شكلت 89 % لها، ليؤكد ذلك على أدنى اتفاق لأفراد عينة البحث

ان وزارة السياحة (تطرح النشاط السياحي باعتباره البديل الاقتصادي الافضل الذي يمكن ان يعوض حالة الاختلال الهيكلي في الاقتصاد العراقي بوصفه اقتصادا أحادي الجانب).

شكل (5) الاهمية النسبية لإجابات العينة حول الاتفاق على فقرات التنمية السياحية



وعليه يتضح من الجدول (9) أن قيمة الوسط الحسابي الموزون و الانحراف المعياري و الأهمية النسبية وهي نسب جيدة تؤكد اتفاق عينة البحث على معظم فقرات متغيري الدراسة.

جدول (9) مستوى أهمية متغيري الدراسة

الرمز	المتغيرات	المتوسط الحسابي الموزون	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %	مستوى استجابة أفراد العينة
X	التشريعات والقوانين	4.556	0.500	91.13	مرتفع
Y	التنمية السياحية	4.535	0.504	90.7	مرتفع

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS V22

المحور الثالث: اختبار فرضيات الدراسة، مقدمة: تم استخدام معامل الارتباط (سبيرمان) لغرض معرفة العلاقة بين متغيرات البحث و اختبار تأثير المتغير المستقل في المتغير المعتمد باستخدام انموذج الانحدار الخطي البسيط، واستخدام اختبار F (F-test) لمعرفة معنوية تأثير المتغير المستقل في المتغير المعتمد وكذلك تم استخدام معامل التحديد R^2 لمعرفة نسبة تأثير ومساهمة المتغير المستقل في المتغير المعتمد، وجاء هذا المبحث ليشمل اختبار فرضيات البحث من خلال الفقرات الآتية:

أولاً: اختبار فرضيات الارتباط ثانياً: اختبار فرضيات التأثير

أولاً: اختبار فرضيات الارتباط: لاختبار فرضيات العلاقة الارتباطية بين (التشريعات والقوانين) مع (التنمية السياحية)، تم اجراء اختبار (Z - TEST) إذ ستقبل فرضية الارتباط إذ كانت القيمة الاحتمالية (p value) المناظرة لقيمة Z المحتسبة أقل أو تساوي مستوى المعنوي المستخدم في البحث والبالغ (0.05) بما يؤكد صحة فرضية الارتباط بنسبة ثقة 95 %، أما إذ كانت القيمة الاحتمالية (p value) أكبر من مستوى (0.05) ترفض الفرضية. كما تم اختبار معامل الارتباط بين المتغيرات لتفسير قوة واتجاه الارتباط بين متغيرا الفرضية، فإذا كان قيمة معامل الارتباط محصورة بين (0.50) و (1) الصحيح دل ذلك على قوة العلاقة الارتباطية، وظهور العلامة (**) أو (*) في نتائج برنامج التحليل

الاحصائي SPSS ليؤكد معنوية العلاقة الارتباطية بين المتغيرين عند مستوى دلالة (0.01) و (0.05) على التوالي، وسيختبر في هذا المبحث الفرضية الرئيسة الاولى الاتية:

الفرضية الرئيسة الأولى: توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة احصائية بين التشريعات والقوانين والتنمية السياحية.

كانت نتائج اختبار فرضية الارتباط بين (التشريعات والقوانين) و المتغير التابع المتمثل بـ (التنمية السياحية)، على وفق جدول (10) وكالاتي:

قبول الفرضية الرئيسة الاولى التي مفادها (توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة احصائية بين التشريعات والقوانين والتنمية السياحية) وبنسبة ثقة (95 %) ولكنها (ضعيفة)، إذ بلغت قيمة Z المحتسبة (2.01) وهي معنوية، بينما سجلت قيمة معامل الارتباط (0.262*) ليرسخ ذلك الارتباط الضعيف بين التشريعات والقوانين وودعم التنمية السياحية على وفق آراء عينة البحث.

جدول (10) نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الأولى

المتغير التابع	معامل الارتباط بين متغيرين	قيمة Z المحتسبة	القيمة الاحتمالية P value	التفسير
التنمية السياحية	0.262*	2.01	0.000	وجود ارتباط ضعيف بين التشريعات والقوانين والتنمية السياحية وبالتالي قبول الفرضية الرئيسة الاولى

* تشير إلى أن العلاقة معنوية ولكن ضعيفة بين المتغيرين عند مستوى معنوية 0.05

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS V22

ثانياً، اختبار فرضيات التأثير:

تم تطبيق اختبار (F-test) لمعرفة معنوية التأثير للمتغير المستقل (التشريعات والقوانين) في المتغير المعتمد (التنمية السياحية)، فإذا كانت القيمة الاحتمالية Sig. أقل من مستوى المعنوية البالغ (0.05) يدل ذلك على وجود تأثير ذو دلالة معنوية، والعكس صحيح، وإذا كانت القيمة المحسوبة لـ (F) أكبر من قيمتها الجدولية الاحتمالية يدل على وجود تأثير ذو دلالة احصائية والعكس صحيح، وكذلك تم استخراج قيمة معامل التحديد (R^2) التي تبين نسبة تفسير (التشريعات والقوانين) وتحقيقه لمتغير (التنمية السياحية). تم اجراء الاختبار على الفرضية الرئيسة الثانية الاتية:

الفرضية الرئيسة الثانية: (يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية للتشريعات والقوانين في دعم التنمية السياحية)، وكانت النتائج حسب جدول (11) وكالاتي: وجود تأثير ذي دلالة احصائية لمتغير (التشريعات والقوانين) بـ (التنمية السياحية)، إذ بلغت قيمة F المحتسبة (4.262) وهي معنوية وهذا يعني قبول الفرضية الرئيسة الثانية، وبلغت قيمة معامل التحديد (0.068 %) التي تشير الى نسبة تأثير ومساهمة (التشريعات والقوانين) بـ (التنمية السياحية) أي ان المتغير المستقل يفسر التباين الحاصل في التنمية السياحية وهي نسبة تأثير قليلة نتيجة لضعف العلاقة بين المتغيرين وفق آراء عينة البحث.

جدول (11) نتائج اختبار فرضيات التأثير للتشريعات والقوانين في دعم التنمية السياحية

المتغيرات	المستقل	المعتمد	الحد الثابت A	معامل الانحدار B	معامل التحديد R ²	F- test			التفسير
						المحتسبة	الجدولية	القيمة الاحتمالية sig.	
التشريعات والقوانين	التنمية السياحية		3.735	0.176	0.068	4.262	4.0012	0.043	يوجد تأثير

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS V22

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات: تخرج كل دراسة علمية ببعض النتائج على ضوء اجابات عينة البحث والتي تم تقييمها وتحليلها بما يتوافق مع التوجهات العلمية لمشروع البحث والتي على ضوءها تم الخروج بمجموعة من الاستنتاجات ضمن الفقرة الاولى، وتضمنت الفقرة الثانية التوصيات الخاصة بها.

1- يوجد تأثير ضعيف من قبل التشريعات والقوانين في دعم التنمية السياحية.
2- تسعى الوزارة الى تحفيز المستثمرين وزيادة تدفق استثماراتهم من دون قيود باعتماد الأسس التشريعية المناسبة اذا ما شرعت بصورة صحيحة .
3- تعتمد الوزارة معيار الحداثة أساسا في مراجعة التشريعات وتعديلها بما يتسق والمستجدات في البيئة السياحية.

4- تهدف الوزارة الى ضمان حقوق المستثمرين من خلال خلق بيئة تشريعية ملائمة.
5- إقامة المشروعات المتوسطة والصغيرة من خلال التشريعات الاستثمارية تعد السبيل الافضل لتشجيع المجتمع المحلي في تنمية المواقع السياحية.

6- تسعى الوزارة الى تحقيق حالة من التوازن ما بين جانبي العرض والطلب السياحي.
7- يعد النشاط السياحي البديل الاقتصادي الافضل الذي يمكن ان يعوض حالة الاختلال الهيكلي في الاقتصاد العراقي بوصفه اقتصادا أحادي الجانب.

التوصيات

1- تفعيل كافة التشريعات والقوانين التي تدعم وتشجع على مشاريع التنمية السياحية في العراق.
2- زيادة تحفيز المستثمرين من خلال تشجيعهم على استثمار اموالهم دون قيود على وفق سن قوانين وتشريعات مناسبة.

3- تفعيل معيار الحداثة في سن القوانين والتشريعات بما ينسجم مع مشاريع التنمية السياحية والمستجدات التي تحدث في بيئتها.

4- ضرورة سن القوانين والتشريعات التي تدعم اقامة المشروعات المتوسطة والصغيرة لغرض تنمية المواقع السياحية باستمرار.

5- زيادة الاهتمام بالقطاع السياحي باعتباره البديل الاقتصادي الافضل في حالة الاختلال الهيكلي للاقتصاد العراقي.

6- ضرورة العمل على تحقيق التوازن ما بين جانبي العرض والطلب السياحي.

7- تقديم الأنشطة السياحية بديلا اقتصاديا لتعويض حالة الاختلال الهيكلي في الاقتصاد العراقي أحادي الجانب.

المصادر

1. احمد، منال شوقي عبد المعطي، محاضرات في التنمية السياحية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، ط1، 2013.
2. بركات ، نافذ محمد، التحليل الاحصائي باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS ،الجامعة الاسلامية ، 2013 ، <http://www.site.iugaza.edu.ps/nbarakat-SPSS.pdf>
3. بظاظو، ابراهيم خليل، الجغرافية السياحية_ تطبيقات على الوطن العربي، ط1، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
4. البكري، عبد الباقي، المدخل لدراسة القانون والشريعة الاسلامية، مطبعة الآداب النجف الاشرف ط1، 1972 .
5. بن عمر، حافظ ، السياحة في تونس بين الضرورة الاقتصادية والضرورية الاجتماعية، مطبعة دار نها، صفاقس، تونس، 2013 .
6. جاسم. طارق علي، دور التشريعات والقوانين السياحية في النهوض بالقطاع السياحي دراسة تحليلية للتشريعات والقوانين الصادرة في العهدين الملكي والجمهوري المؤتمر الوطني الاول والعلمي العاشر كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية 2010.
7. الجلال، احمد، التنمية السياحية المتواصلة، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 2000.
8. الجوهري، يسري، الجغرافية منهج وتطبيق، دار الجامعة المصرية، الاسكندرية، 1980.
9. حسن، سوزان علي، التشريعات السياحية والفندقية(النواحي القانونية والامنية)، دار الجامعة الجديدة، 2007.
10. الحوري مثنى طه، التشريعات والتنظيمات المهنية في صناعة الضيافة (التشريعات والمنظمات السياحية)، الوراق للنشر، 2011 ط1.
11. الحوري، مثنى طه، العلاقات القانونية في صناعة الضيافة، مؤسسة الوراق، ط1 ، 2001.
12. الخفاجي، حيدر، التشريعات السياحية المنظمة لعمل المرشد السياحي في العراق دراسة تحليلية مقارنة، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية العلوم السياحية الجامعة المستنصرية، 2018.
13. الدباس، نزيه، التشريعات والقوانين السياحية والفندقية، الحامد للنشر والتوزيع، 2002.
14. ديب ومهنا، سليمان، دور الابتكار والابداع التسويقي في الخدمات والمنتجات المصرفية لتحقيق الميزة التنافسية للبنوك التجارية الاردنية، مجلة السائل، جامعة اهل البيت، كلية المال والاعمال، عمان- الاردن.
15. الراوي، زياد رشاد، طرق التحليل الاحصائي متعدد المتغيرات، المملكة الاردنية الهاشمية، دائرة المكتبة الوطنية، الطبعة الاولى، 2017.
16. شبر، الهام وغالي، نسرين، الخصخصة والتنمية السياحية، دار الايام، عمان، ط1، 2017.

17. عباس، مالك، جبر، علي حمزة، دور التشريعات السياحية في تطوير وتنمية السياحة في العراق بعد عام 2003، بحث مقدم الى كلية القانون والعلوم السياسية الجامعة الاسلامية، 2018.
 18. غضبان، فؤاد بن غضبان ، السياحة البيئية المستدامة بين النظرية والتطبيق ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2014.
 19. فرج توفيق حسن المدخل للعلوم القانونية المكتب المصري للطباعة 1970.
 20. المشهداني علي سلمان جميل: التشريعات السياحية والفندقية في العراق بغداد 2003.
 21. المهيترات، بركات كامل، الامن السياحي والتشريعات السياحية، دار الفكر، عمان، 2009.
- التقارير والنشرات**

جريدة الوقائع العراقية الاعداد 427، 1799، 3819، للسنوات 1960، 1940، 1956.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة المستنصرية
كلية العلوم السياحية
قسم ادارة الفنادق

م/ استبانة

الاستاذ الفاضل المحترم... الاستاذة الفاضلة المحترمة..
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نضع بين أيديكم الكريمة استبانة البحث الموسوم ((اهمية التشريعات والقوانين في دعم التنمية السياحية ، دراسة استطلاعية لآراء عينة من المدراء في وزارة السياحة)) والذي يمثل دراسة ميدانية لآراء عينة من القيادات الادارية في وزارة الثقافة والسياحة والآثار، ونظرا لما تتمتعون به من خبرات علمية ومهنية في مجال عملكم، شاكرين تعاونكم معنا في الاجابة على فقرات الاستبانة بوضع (v) أمام الخيار الذي ترونه مناسباً للأسئلة المطروحة والذي سيرفد هذا البحث للوصول الى نتائج دقيقة علمية وعملية تساهم في تطوير القطاع السياحي في سوق العمل.

والله ولي التوفيق

م. د غنية ضياء مشفى

	الفقرات	اتفق تماما	اتفق	غير متأكد	لا أتفق	لا أتفق اطلاقا
	التشريعات والقوانين					
1-	تعتمد الوزارة معيار الحدثة أساسا في مراجعة التشريعات وتعديلها بما يتسق والمستجدات في البيئة السياحية.					
2-	تهدف الوزارة الى ضمان حقوق المستثمرين من خلال خلق بيئة تشريعية ملائمة .					
3-	تعتمد الوزارة الى اقرار تشريعات خاصة بالإدارة السياحية العاملة					
4-	تسعى الوزارة الى رفع مستويات التنمية السياحية من خلال سن التشريعات التي تضمن حالة من التنسيق مع					

					القطاعات الاقتصادية الأخرى.	
					تضع الوزارة في أولوياتها المستقبلية تفعيل الدور الاعلامي الخاص بالقوانين والتشريعات من خلال تخصيص قنوات فضائية سياحية.	-5
					تسعى الوزارة من خلال التشريعات الاستثمارية الى توفير الفرص لإقامة المشروعات المتوسطة والصغيرة باعتبارها السبيل الأفضل لتشجيع المجتمع المحلي في المواقع السياحية.	-6
					تسعى الوزارة الى تحفيز المستثمرين وزيادة تدفق استثماراتهم من دون قيود باعتماد الأسس التشريعية المناسبة.	-7
					تعزيز دور التشريعات السياحية بما يحقق انفتاحا اقتصاديا مع العالم.	-8
					التأكيد على زيادة قدرة كفاءة الأيدي العاملة في مجال النشاط السياحي من خلال تشريع قوانين تواكب التطورات الجارية في هذا المجال.	-9
					العمل على متابعة التشريعات السياحية التي تتضمن معوقات تحول دون تطور القطاع السياحي وتنميته والسعي الى ازالة هذه المعوقات.	-10
					التنمية السياحية	
					تهدف الوزارة الى الحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمع المحلي وتطويره من خلال تحقيق نوع من التبادل الثقافي.	-1
					تسعى الوزارة الى تفعيل حالة التمازج الثقافي بين سكان المجتمع المحلي والسياح.	-2
					تشجيع الشراكة المجتمعية ودورها الفعال في تنمية وتطوير السياحة.	-3
					التوعية والتثقيف البيئي للسكان المحليين بأهمية البيئة والمحافظة عليها من التأثيرات السلبية.	-4
					تسعى الوزارة الى استغلال المبادرات البيئية مثل (ادراج الاوار ضمن لائحة التراث العالمي) كأحد متبنيات العمل الترويجي والبيئي السياحي.	-5
					تتبنى الوزارة ضمن استراتيجياتها الحفاظ على البيئة وادامتها كأولوية قصوى في العمل السياحي	6
					منح القروض للاستثمارات السياحية والفندقية لدعم المشاريع الاستثمارية.	-7
					القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية المتعلقة بمشاريع التنمية السياحية المتخصصة.	-8
					تطرح الوزارة النشاط السياحي باعتباره البديل الاقتصادي الأفضل الذي يمكن ان يعوض حالة الاختلال الهيكلي في الاقتصاد العراقي بوصفه اقتصادا أحادي الجانب.	-9
					تسعى الوزارة الى تحقيق حالة من التوازن ما بين جانبي العرض والطلب السياحي.	-10